الصناعة النفطية العراقية: الواقع والطموح

عبدالرزاق خلف محمد الطائي
مدرس مساعد/ قسم الدارسات السياسية والإستراتيجية
مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

مرت الصناعة النفطية في العراق بفترات متعاقبة من التذبذب. جراء الحروب والعقوبات الاقتصادية، وإعمال النهب والتخريب منذ الحرب الأخيرة.

أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق جعل النفط يقف في المقدمة باعتباره الممول الوحيد لميزانيه الدولة التشغيلية والإنمائية، لذلك فان ثمة مسؤولية جسيمة تقع على عاتق الحكومة تدعوها لاتخاذ قرارات مهمة لإبعاد شبح التدهور الاقتصادي.

المقدمة

تشكل الصناعة النفطية أهمية قصوى في حاضر ومستقبل العراق وتعد المصدر الرئيس في الدخل القومي خاصة لما حصل من تدهور للبنى التحتية من صناعة وزراعة وما أصبحت عليه المجالات الاقتصادية الأخرى نتيجة الغزو الأمريكي البريطاني في ٢٠٠٣. إذ دمرت معظم تلك البنى وأصبح الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة ٩٢% من الإيرادات على ما توفره عملية تصدير النفط الخام من موارد مالية إذ تم الإشارة إلى ذلك ضمن ميزانية الدولة العامة لسنة ٢٠٠٦.

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على واقع صناعة النفط العراقية ، أخذاً بنظر الاعتبار ما تعرضت له المنشأة النفطية من دمار لاسيما خلال الحروب (١٩٨٠-١٩٨٨، ٢٠٠٣،١٩٩١) وسنوات الحصار ١٩٩٠-٢٠٠٣ والانقطاعات المستمرة للصادرات أثناء برنامج النفط مقابل الغذاء وتعرض أنابيب النفط للتفجير المستمرة منذ بدء الاحتلال في ٢٠٠٣.

كما يعرض البحث الحلول و إمكانية تطوير الصناعة النفطية من خلال الاطلاع على الدراسات والتحليلات والتقارير التي أصدرتها جهات رسمية وغير رسمية فضلاً عن خبراء في مجال الصناعة النفطية مثبتة في قائمة المصادر والهوامش.

يتكون البحث من مدخل وثلاث مباحث وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي توصل أليها البحث، إما المباحث فهي كالآتي:

المبحث الأول: الاحتياط وتوزيع الحقول النفطية.

المبحث الثاني: واقع الصناعة النفطية.

المبحث الثالث: آفاق مستقبل الصناعة النفطية العراقية.

مدخل

تعود محاولات بناء صناعة نفطية وطنية في العراق إلى عام ١٩٦١ عندما سنت الحكومة قانون رقم (٨٠). حيث تمكنت الدولة عبر هذا القانون من إحكام سيطرتها على الأراضي غير المستثمرة فعلاً، التي اشتملت على ٩٩،٥% من الأراضي الخاضعة لامتيازات الشركات الأجنبية العاملة في العراق[١].

عليه تم تأسيس شركة النفط الوطنية (INOC) عام ١٩٦٤ لتنفيذ الأهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية، كما قامت الحكومة بتشريع قانونين عام ١٩٦٧ منحت بموجبها للشركة حقوقاً شاملة لاستغلال وتطوير الاحتياطات النفطية، مما مكن الشركة بعد إعلان تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢[٢]. من إنتاج وتسويق الحقول المشمولة بالقانون رقم (٨٠)[٣].

بالإضافة لإنتاج النفط وتسويقه وطنياً، فقد تم أيضا إحراز نجاحات واسعة لتطوير البنى الضرورية لصناعة نفطية وطنية متطورة شملت تدريب الكوادر المتخصصة، إقامة أنابيب نقل نفط، توسيع شبكة مصافي، بناء منشات التصدير ومحطات التحميل، امتلاك ناقلات النفط، إضافة إلى شبكة تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً[٤].

بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢ بلغ الإنتاج ١،٥ مليون برميل يومياً، وارتفع الى ٢،٤ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٦، ثم تصاعد إلى مستوى ٣،٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩[٥].

قاد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية من أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ حتى أب/ أغسطس ١٩٨٨ الى تخريب منافذ التصدير بالجنوب ، كما تم غلق أنبوب التصدير عبر الأراضي السورية، إن جملة من هذه القضايا أدت إلى تراجع الإنتاج إلى مستوى متدني بلغ مليون برميل يومياً[٦].

بعد توقف الحرب مع إيران تمكن العراق من زيادة أنتاجه وصادراته من النفط ألا أن الاجتياح العراقي للكويت في أب / أغسطس ١٩٩٠ أدى إلى توقف تام للصادرات النفطية، كما تراجعت مستويات الإنتاج إلى مستويات منخفضة جداً بلغت ١٠% من الطاقات الإنتاجية المتاحة[٧].

وبعد تخفيف العقوبات الاقتصادية نوعا ما مع بداية برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء في بداية عام ١٩٩٧، استغرقت زيادة الإنتاج ثلاث سنوات. ورغم كل الجهود لزيادة الإنتاج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، استغرق رفع الإنتاج إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل الغزو نحو أربع سنوات[٨].

المبحث الأول: الاحتياطات النفطية وتوزيع الحقول النفطية في العراق

يحتوي العراق حسب الدراسات الجيولوجية على حوالي ٥٣٠ تركيبا جيولوجيا تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي هائل[٩].

إذ يمتلك العراق احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ على الأقل ١١٥ مليار برميل من النفط، أي ما نسبته ١١% من مجموع لاحتياط العالمي[١٠]. ويكمن المقدر الأعظم من هذا النفط في جنوب البلاد . لكن تقديرات الخبراء تتفاوت بدرجة كبيرة لان الاستكشافات النفطية لم تطل إلا ١٠% من الأراضي العراقية. كما إن بعض الخبراء يرى أن المكامن النفطية العميقة

الواقعة معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن أن تكون مصادر نفطية أضافية (قد تصل الى ١٠٠ مليار برميل أخر أو أكثر حسب بعض الآراء المتفائلة، وقد لا تتجاوز الـ ٤٥ مليار برميل حسب الآراء غير المتفائلة)[١١]. علما أن هذه المناطق لم يجري استكشافها بعد.

يتفاوت النفط العراقي من حيث نوعيته كثيراً، إذ تتراوح الكثافة النوعية فيه مابين ٢٢ درجة (الثقيل) الى ٣٥ درجة (متوسط الخفيف) بحسب مقياس معهد البترول الأمريكي، API. وجدول رقم (١) يمثل خاصية النفط العراقي[١٢].

جدول رقم (١)

الخاصية	الزبير والرميلة	كركوك	**باي حسن وجنبور**	نفط خانة
الكثافة(درجة)	٣٥	٣٦	٣٥	٤٣
نسبة الكبريت	--	١,٩٪	٢,١٪	٠,٦٨٪
نسبة الكازولين	٢٤,١٪	٢٥,٢٪	٢٥,١٪	٣٥,٨٪
نسبة الكيروسين والكاز ويل	٤٥,٤%	٣٤,٨٪	٢٨,٨٪	٣٣,٥٪
نسبة نفط الوقود	٤٥,٥٪	%٣٨,١	٤٤,٠٪	٣٠,٢٪

يعد النفط العراقي من النفوط الجيدة في العالم ، ونظرا للاحتياطات النفطية الكبيرة فمن غير المتوقع حصول تغيير في خصائص النفط الخام العراقي نضراً لمحدودية الإنتاج.أما ابرز الحقول النفطية فهي كالأتي:

حقول الجنوب العراقي[١٣]

حقل الرميلة: عملاق الحقول العراقية وينقسم الى قسمين الرميلة الشمالي والرميلة الجنوبي ويمتد من غرب مدينة البصرة متجها جنوبا حتى يدخل جزؤه الجنوبي في الكويت. وأكثر آباره في العراق. وهو تاسع أعظم حقل نفطي عالمي وبطبقاته أجود أنواع النفط. اذ ينتج ثلاثة أنواع من النفط، وهي نفط البصرة الخفيف (٣٤ درجة API) والبصرة المتوسط (٣٠ درجة API ويجوي ٢،٦% كبريت) والبصرة ثقيل (يتراوح بين ٢٢-٢٤ درجة API و٣،٤% كبريت)[١٤]. ويعود تاريخ استغلاله إلى نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠. وفي سبعينيات القرن الماضي كانت آباره أقل من عشرين وقد بلغت الآن أزيد من ٦٦٣ بئرًا منتجة. يتم استخراج النفط من حقول الرميلة تحت إشراف شركة نفط الجنوب في البصرة. وقد تعطل إنتاج حقل الرميلة أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

حقل مجنون: وهو حقل عملاق بمحافظة البصرة وينتج مؤقتا حوالي مئة ألف برميل يوميا مع أن طاقته الإنتاجية في حالة تطويره قد تبلغ ستمائة الف برميل يوميا.

حقل نهر عمر: وهو بمحافظة البصرة أيضا وله مكامن عديدة غير مطورة وما زال إنتاجه متواضعا حيث يبلغ حوالي ألف برميل يوميا. وقد تصل طاقته بعد التطوير إلى حدود خمسمائة ألف برميل يوميا.

حقل غرب القرنة: من أكبر حقول النفط العراقية، وهو بمحافظة البصرة، يمثل هذا الحقل الامتداد الشمالي لحقل الرميلة الشمالي، وبدأ الإنتاج فيه سنة ١٩٧٣ يعتقد أنه يحتوي على مخزون يقدر بـ ٢٤ مليار برميل على الأقل. وينتج ثلاثمائة ألف برميل يوميا ويمكن بعد تطويره أن يصل إلى حدود سبعمائة ألف برميل يوميا.

ومن الحقول الجنوبية في البصرة أيضا: حقل الرميلة الجنوبي وحقل الزبير وقد بدأ إنتاجه منذ ١٩٤٩ وينتج بحدود ٢٢٠ ألف برميل يوميا. وحقل اللحيس غرب مدينة البصرة. وتم العمل فيه علي مراحل من سنة ١٩٧٢ ويتم التصدير منه إلى ميناء الفاو. وحقل الطوبة، ويقع الى جانب حقل الحلفاية العملاق الواقع قرب مدينة العمارة بمحافظة ميسان جنوبي غربي العراق وفيه أكثر من ٣,٨ مليار برميل من الاحتياطي النفطي. ويوجد بنفس المحافظة حقل أبو غرب وحقل البزركان وقد بدأ الإنتاج فيه منذ ١٩٧٣ ويطلق على نفطه نفط البصرة الثقيل. فضلا عن وحقل فكة[١٥].

حقول النفط الوسطى والشمالية[١٦]

يقدر الاحتياطي النفطي الموجود في كركوك بحوالي ١٣ مليار برميل، أي أنه يشكل حوالي ١٢% من إجمالي الاحتياطي العراقي من النفط. ومن أهم الحقول هي:

حقل كركوك: وهو خامس أكبر حقل في العالم من حيث السعة وهو عبارة عن هضبة يقطعها نهر الزاب الصغير ويبلغ طولها حوالي ٩٦,٥ كم في عرض يبلغ حوالي أربعة كم. ويتراوح عمق آبار حقل كركوك بين ٤٥٠ مترا إلى تسعمائة متر. ومعدل إنتاج البئر الواحدة ٣٥ ألف برميل يوميا. وعند بداية استغلال حقل كركوك في العهد الملكي العراقي كان عدد آباره ٤٤ وبعد تأميم النفط العراقي وفي سنة ١٩٧٣ كان الحقل يضم ٤٧ بئرا منتجة و٨٨ للمراقبة والاستكشاف وبئرا واحدة لحقن الماء و٥٥ بئرا مغلقة. ويحتوي حقل كركوك الآن على أكثر من ٣٣٠ بئرا منتجة وعددها في ازدياد.

حقل باي حسن: يقع غرب حقل كركوك على شكل مواز له في الاتجاه. وآبار حقل باي حسن أعمق من آبار حقل كركوك وعمقها يبلغ بين ألف

وخمسمائة متر إلى ثلاثة آلاف متر. وبدأ الإنتاج فيه منذ يونيو/حزيران ١٩٥٩.

حقل جمبور: شمال شرق مدينة كركوك وهو موازي لحقلي كركوك وباي حسن. وقد بدأ الإنتاج فيه منذ أغسطس/آب ١٩٥٩. ومن حقول النفط بمحافظة التأميم: حقل خبار.

حقل شرق بغداد: وهو من الحقول النفطية الرئيسة والذي بدأ إنتاجه عام ١٩٨٩[١٧]. وكان يعتقد أن كميات النفط فيه متواضعة، غير أن الحفر بين أن حجمه يزيد عن التقديرات الأولية. وله امتدادات شمالية في محافظة صلاح الدين وجنوبية في محافظة واسط. ويبلغ إنتاجه حدود عشرين ألف برميل يوميا بينما يقدر إنتاجه الكلي عند تطويره بحدود ١٢٠ ألف برميل يوميا.

ومن حقول الأخرى حقل تكريت وحقل عجيل (صدام سابقاً) وحقل بلد وكلها بمحافظة صلاح الدين. كما يقع حقل نفط خانة بمحافظة ديالي[١٨].

ومن حقول النفط الشمالية: بمحافظة نينوى[١٩]:

حقل عين زالة: يصنف كحقل صغير اكتشف عام ١٩٣٧ وبدأ الإنتاج منذ عام ١٩٥١ حيث كان النفط بدرجة ٣٢ ونسبة الكبريت ٣% يحتوي الحقل على ٢٨ بئراً منها ١٥ بئرا منتجا ويبلغ معدل الإنتاج الحالي ١٠،٠٠٠ برميل في اليوم.

حقل بطمة: وهو حقل صغيرُ يقع جنوب– شرق عين زالة، تم اكتشافه عام ١٩٥٢ ينتج النفط الخام من طبقتين: الإنتاج الرئيسي من طبقة شرانش بكثافة (API٣٠) من طبقة أخرى. بكثافة API٣٥) وبدا الإنتاج منذ عام ١٩٥٣ إذ تم حفر ١٧ بئرا ولكن الإنتاج يتم من بئر واحدة فقط.

حقل القيارة: هذا الحقل يمتاز بمواصفات خاصة– مقارنة بحقول العراق الأخرى– منها: العمق ٦٥٠ قَدَماً فقط، يحتوي على كميات ضخمة من النفط

الثقيل (API٨-٦،٥) ونسبة عالية من الكبريت (٦%-٨%) تم حفر ٥٠ بئرا في هذا الحقل، ولكن ٣٣ منها منتجة.

حقل صفية: أكتشف في عام ١٩٧٤ مِن قِبل الجيولوجيين العراقيينِ وبدأ الإنتاج في ١٩٧٨، يَمتدُّ على جانبي الحدودَ العراقيةَ السوريةَ ، أنتجَ نفطاً بكثافة (API٢٢) من ١١ بئرا منتجاً من مجموع ٣٩ بئرا تم حفرها.

تبلغ الحقول العراقية المكتشفة ٧١ حقلاً ولم يستغل منها سوى ٢٧ حقلاً من بينها عشرة عملاقة. وتتركز حقول النفط والغاز المنتجة حاليا في محافظتي البصرة وكركوك. وتأتي بعدها في الأهمية حقول محافظات ميسان وبغداد وصلاح الدين وديالى ونينوى. أما الحقول غير المكتشفة وغير المطورة فتوجد في أغلب محافظات العراق ما عدا أربع هي القادسية وبابل والانبار ودهوك. والجدول رقم (٢) يبين توزيع الحقول النفطية المنتجة وغير المنتجة وتقدير احتياطاتها النفطية وحجم احتياطاتها حسب مواقعها من المحافظات:

جدول رقم (٢)[٢٠]

المحافظة	الاحتياط بالمليون برميل	الحقول المنتجة	الحقول غير المنتجة
البصرة	٦٥،٨١٠	رميلة الشمالية/ رميلة الجنوبية/نهر عمر/ الزبير / غرب القرنة / مجنون/الحلفاية/ الصبة / طوبة / اللحيس	رطاوي / راجي / جريشان/ سيبا / صفوان
التأميم	١٣,٤٧٥	كركوك / باي حسن/خباز/جمبور	حمرين / جديدة

المحافظة	الاحتياط بالمليون برميل	الحقول المنتجة	الحقول غير المنتجة
ميسان	٨،٥٠٠	الفكة /ابوغرب/ بزركان/ العمارة	كميت/نور/رفاعي/حويزة/حلفاية رافدين/دجيلة
بغداد	٦،٥٠٠	حقل شرق بغداد باستثناء امتداده في محافظة صلاح الدين	
ذي قار	٥،٠٧٠		ناصرية / غراف / غرب الرافدين
نينوى	٣،٥١٠	قيارة /عين زلة / صفية / بطمة	سرجون/علان/قصاب/جاوان/نجمة ابراهيم
اربيل	٣،١٦٠		مخمور /قرة جوق/قبة خرمالة / طقطق /دمر داغ
صلاح الدين	٢,٧٢٥	تكريت / بلد/عجيل مشترك مع محافظة التأميم	شرق بغداد(الامتداد الشمالي) / بلكانة
واسط	١،٣٥٠		بدرة/ احدب / ظفرية
ديالى	٦٥٠	نفطخانة	خشم /الأحمر/ انجانة/جياسورخ / قمر/ نفط خانة/ناودومان/جريابيكة
كربلاء	٣٤٠		مرجان / غرب الكفل
النجف	٢٠٠		شرق الكفل (مشترك مع محافظة كربلاء)
المثنى	٢٠		أبو خيمة
السليمانية	–		يوجد حقلين للغاز هما جمجمال وخور مور
الانبار/القادسية/ دهوك/بابل	–	لم يكتشف حقل نفطي لحد الآن	
المجموع	١١١،٣١٠	٢٧	٤٥

العلامة (–) تعني المعلومات غير متوفرة

يتركز الجزء الأعظم من الاحتياطي النفطي العراقي في الجنوب أي بمحافظة البصرة حيث يوجد ١٥ حقلا منها عشرة حقول منتجة وخمسة ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج. وتحتوي هذه الحقول احتياطيا نفطيا يقدر بأكثر من ٦٥ مليار برميل، أي نسبة ٥٩% تقريبا من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي. ويشكل الاحتياطي النفطي لمحافظات البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي ثمانين مليار برميل، أي نسبة ٧١% من مجموع الاحتياطي العراقي.

المبحث الثاني: واقع الصناعة النفطية

أولاً: القدرات الإنتاجية وتوزيع الحقول المنتجة:

بلغ إنتاج العراق النفطي ذروته في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٩ عندما وصل الى ٣،٧ مليون برميل يوميا، أما التطور الأكثر أهمية في الإنتاج النفطي في العراق، فقد حدث خلال الفترة (١٩٧٦– ١٩٨١) حينما وصل مستوى الإنتاج إلى حوالي ٣،٢ مليون برميل يومياً كمتوسط لتلك الفترة، وكان من المخطط له الوصول بالإنتاج إلى ٥،٥ مليون برميل/يومياً في العام ١٩٨٣، إلا أن ظروف الحرب مع إيران في العام ١٩٨٠، وما رافقها من تدمير للبنية الارتكازية في القطاع النفطي، لم توقف طموحات تلك الخطة فحسب، بل دمرت كل مرافق الإنتاج والتصدير أيضاً. وخلال العام ١٩٨٩ تم تبني خطة تهدف للوصول إلى طاقة إنتاجية مقدارها ٦ مليون برميل/يومياً. لكنها مرة أخرى توقفت بسبب اجتياح العراق للكويت، وقبيل الاجتياح بلغ الإنتاج النفطي ٣،٥ مليون برميل يوميا انخفض بعدها في ظل الحصار الدولي ليصل خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ الى متوسط مقداره ٠،٥٧ مليون برميل يوميا، وتراوح الإنتاج بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢ بين ١،٥ و٢،٧ مليون برميل. ورغم قدرة النفط العراقي على أن يتخطى إنتاجه اليومي ٤،٥

ملايين برميل، الى أن ظروف الحصار حال دون ذلك[٢١].. وجدول رقم (٣) يبين إنتاج النفط بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٢[٢٢].

جدول رقم (٣)

السنة	إنتاج النفط إلف برميل يومياً
١٩٩١	٢٨١،٨
١٩٩٢	٥٢٦،٢
١٩٩٣	٦٥٩،٥
١٩٩٤	٧٤٨،٧
١٩٩٥	٧٣٦،٩
١٩٩٦	٧٤٠،٤
١٩٩٧	١،٣٨٣،٩
١٩٩٨	٢،١٨١،١
١٩٩٩	٢،٧١٩،٨
٢٠٠٠	٢،٨١٠،٢
٢٠٠١	٢،٥٩٣،٧
٢٠٠٢	٢،١٢٦،٥

بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ تفاقمت الأمور بشكل كبير نتيجة لما رافق هذا الاحتلال من تدهور في الوضع الأمني وعمليات نهب وتخريب طالت عدد كبير من المنشات النفطية.

هبط إنتاج النفط العراقي كثيرا، ثم عاد تحت الاحتلال ليرتفع من جديد ووصل سنة ٢٠٠٤ إلى حدود ٢،٣ مليون برميل يوميا[٢٣].

علما ان تقرير الشفافية الثالث الصادر عن مكتب المفتش العام في وزارة النفط في تشرين الاول /أكتوبر ٢٠٠٦ يشير الى أن الإنتاج المخطط لسنة ٢٠٠٤ بواقع ٢،٦٨٦ مليون برميل باليوم فيما كان المتحقق من الإنتاج الفعلي ١،٩٩٥ مليون برميل/ يوميا والفرق ٦٩١ الف برميل. اما الإنتاج المخطط لعام ٢٠٠٥ فكان بواقع ٢،٤٢٧ مليون برميل/ يوميا فيما بلغ الإنتاج الفعلي ١،٨٥٦ مليون برميل/ يوميا والفرق ٥٧١ الف برميل، وهكذا الحال

في النصف الأول لعام ٢٠٠٦ فكان المخطط ٢،٦٦٥ مليون برميل والمتحقق ١،٩٥٠ مليون برميل والفرق ٧١٥ الف برميل[٢٤].

ويعزو التقرير أسباب انخفاض مستويات إنتاج النفط الخام الى جملة مشاكل ومعوقات من أبرزها انخفاض إنتاجية الآبار النفطية المنتجة وعدم تطوير حقول جديدة واستنزاف الآبار.

كل ذلك أدى الى عدم توسيع القدرات الإنتاجية، و يرى التقرير ان احد أسباب استمرار تدني مستويات التصدير يعود الى عدم توفر السعات الخزينة، وتضرر محطات الضخ الرئيسة ومشاكل منظومات التصدير وضعف مولدات القدرة الكهربائية والاعتماد على الشبكة الوطنية المتقطعة وفقدان منظومات التصريف للمرونة، وتعرض الأنابيب الناقلة للنفط الخام والآبار النفطية الى التخريب إضافة الى عدم استفادة العراق من الحقول الحدودية، حيث يمتلك العراق حقول تراكيب حدودية مع دول الجوار، ومنها إيران وسوريا والكويت والسعودية .

وتفيد التقارير أن مستوى الإنتاج تأرجح خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) بين ٢ -٢،٥ مليون برميل يومياً[٢٥].. وتبلغ معدلات إنتاج النفط الخام الحالية في العراق ٢،٥ مليون برميل في اليوم يتم تصدير ما يقارب ١،٩ مليون برميل يوميا، و ٥٠٠ ألف لتجهيز مصافي التكرير العراقية لإنتاج المحروقات لسد الطلب الداخلي. تبلغ نسبة إنتاج وتصدير البصرة منه ٨٥% والباقي من نفط كركوك[٢٦]. والجدول رقم (٤) يبين الطاقة الإنتاجية للعراق حسب توزيع الحقول الجغرافي[٢٧].

جدول رقم (٤)

حقول جنوب العراق	الإنتاج ألف ب/م	حقول شمال ووسط العراق	الإنتاج ألف ب/م
شمال الرميلة	٨٠٠	كركوك	٧٠٠-٥٥٠
جنوب الرميلة	٥٠٠	باي حسن	١٥٠-١٠٠
غرب القرنة	٢٥٠	جمبور	١٥٠-١٠٠
الزبير	٢٤٠-٢٠٠	خباز	٣٠
ميسان/بزركان	١٠	عجيل	٢٥
مجنون	٥٠	شرق بغداد	٢٠
جبل فوقي	٥٠	عين زالة	١٧
ابوغراب	٤٠	بطمة	٢٠
لحيس	٥٠-٣٠		

ثانيا: مصافي النفط والطاقة التكريرية

يتم تكرير النفط الخام حاليا في عدة مصافي لسد حاجة العراق من منتجات النفط المختلفة كالبنزين والنفط الأبيض ونفط الغاز والديزل والقير وزيوت التزييت وزيوت التشحيم علماً أن الطاقة الكلية لمصافي العراق حالياً هي (٥٩٧٠٠٠) برميل يومياً، أما الطاقة التصميمية لها فهي (٧٠٠٠٠٠) برميل يومياً. وهناك ٨ مصافي رئيسة في العراق ثلاث منها كبيرة والأخرى صغيرة وهي كما يلي[٢٨]:

١- مصفى بيجي: وتبلغ طاقته الإنتاجية ٣١٠٠٠٠ برميل يومياً. وقد أسست شركة مصافي بيجي سنة ١٩٨٠. ولهذه الشركة أربعة مصاف عملاقة من أكبر مصافي الشرق الأوسط وهي: مصفى صلاح الدين ١، وتبلغ

طاقته الإنتاجية سبعين ألف برميل يوميا. ومصفى صلاح الدين ٢ وله نفس الطاقة الإنتاجية. ومصفى الشمال وتبلغ طاقته الإنتاجية ١٥٠ ألف برميل يوميا ومصفى الدهون وطاقته ٢٥٠ ألف برميل يوميا[٢٩].

٢- مصفى البصرة: ١٥٠٠٠٠ برميل يومياً.

٣- مصفى الدورة /بغداد: بداء العمل في تشييد هذا المصفى في آذار/مارس عام ١٩٥٣ وبدا بالإنتاج عام ١٩٥٥ وفي فترات لاحقة تم توسيع المصفى وأضيفت وحدات جديدة لسد الحاجة المتزيدة من المنتجات النفطية[٣٠]. وتبلغ طاقته الإنتاجية حاليا ١١٠٠٠٠ برميل يومياً. وفي ايار/ مايو ٢٠٠٥ وقعت شركتان (احدهما من تكساس والأخرى من جمهورية التشيك عقود لتحديث مصفى الدورة بلغت قيمتها ١١٠ مليون دولار ومن المقرر زيادة الطاقة الإنتاجية فيه الى ١٧٠ إلف برميل يومياً[٣١].

٤- مصفى خانقين (الوند) شيد هذا المصفى عام ١٩٢٧ قرب مدينة خانقين[٣٢]. وتبلغ طاقته الإنتاجية حاليا ١٢٠٠٠ برميل يومياً.

٥- مصفى حديثة ٣k: وتبلغ طاقته الإنتاجية حاليا (٧٠٠٠) برميل يومياً.

٦- مصفى المفتية: شيد عام ١٩٥٣ في مدينة البصرة وتبلغ طاقته الإنتاجية حاليا ٤٥٠٠ برميل يومياً.

٧- مصفى القيارة: باشر هذا المصفى بالإنتاج سنة ١٩٥٦ وتبلغ طاقته الإنتاجية حاليا (٢٠٠٠) برميل يومياً.

٨- مصفى كركوك: وتبلغ طاقته الإنتاجية حاليا (٢٠٠٠) برميل يومياً[٣٣].

وهناك مشاريع ألان لبناء مصافي جديدة وهي[٣٤].:

١- مصفى في كربلاء بطاقة تكريرية (١٤٠٠٠٠) برميل يوميا، وبكلفة (١،٥) مليار دولار.

٢- مصفى في الديوانية بطاقة تكريرية (٣٠٠٠٠) برميل يومياً، وبكلفة (٣٠٠) مليون دولار.
٣- مصفى في كويا/ كردستان بطاقة تكريرية (٧٠٠٠٠) برميل يوميا.
٤- مصفى النهرين جنوب بغداد بطاقة تكريرية (١٤٠٠٠٠) برميل يوميا.
٥- مصفى في النجف بطاقة تكريرية (١٠٠٠٠) برميل يوميا.

وفي حال اكتمال إنشاء هذه المصافي فإنها ستضيف طاقة إنتاجية بحدود (٣٩٠،٠٠٠) برميل يومياً وهي اكبر بقليل من نصف الطاقة حالياً.

ثالثاً- وسائل نقل النفط والطاقة التصديرية

امتلك العراق سابقا والآن عدة وسائل من اجل نقل وتصدير النفط إذ توزعت بين خطوط أنابيب وموانئ وناقلات وفيما يلي عرض لهذه الوسائل:

أ- خطوط الأنابيب الرئيسية لنقل النفط الخام وهي:

١- الخط العراقي- التركي: لتصدير النفط الخام العراقي عبر تركيا، ويتكون من أنبوبين طول الواحد منهما ٩٧٠ كيلومترا، ويربط الخط حقول كركوك النفطية بمرفأ جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط وكان قد دشن العام ١٩٧٦[٣٥]. وهو اكبر خط لتصدير النفط لدى العراق، إذ يبلغ قطره ٤٠ أنجاً وطاقته التشغيلية ١،٥ مليون برميل يومياً ومنذ عام ٢٠٠٣ ظل هدفا رئيسيا للتفجير ويعتقد أن طاقته حاليا لا تتعدى ٦٠٠،٠٠٠ إلف برميل يومياً ولا يزال يحتاج إلى مزيد من الإصلاح[٣٦].
٢- خط الأنابيب الاستراتيجي أنشاء في عام ١٩٧٥ وينقل النفط باتجاهين إذ يمثل حلقة وصل بين شبكتي الأنابيب الشمالية والجنوبية، وهو يربط الحقول الشمالية بالحقول الجنوبية ويتمتع بقابلية الضخ المزدوج من الشمال الى الجنوب وبالعكس، ويبلغ طول هذا الخط حوالي ٨١٠ كيلو متر[٣٧]. وبسعة ١،٤ مليون برميل يومياً ويتكون خط الأنابيب هذا من خطين متوازيين سعة كل منها ٧٠٠ الف برميل يومياً وتساعد منظومة

الشمال– الجنوب هذه على تصدير خام كركوك الشمالي عن طريق الخليج العربي. وتسمح كذلك بشحن نفط الرميلة عبر تركيا. وفي إثناء حرب الخليج ١٩٩١ تعرض هذا الخط الإستراتيجي إلى العطب في منطقة حديثة بعد تدمير محطة الضخ k-٣ إضافة إلى أربعة محطات ضخ في الجنوب. وفي حزيران ٢٠٠٣ قدرت شركة نفط الشمال إن أصلاح محطة الضخ k-٣ واستئناف تشغيل خط الأنابيب الإستراتيجي سيتطلبان وقتاً طويلاً، إضافة إلى إن المنظومة تحتاج إلى تحديث(٣٨).

٣- خط الأنابيب العراقي السعودي: إنشاء في ثمانينيات القرن العشرين إثناء الحرب العراقية الإيرانية ويمر عبر أراضي المملكة العربية السعودية وينتهي في ميناء (ينبع) على الساحل السعودي في البحر الأحمر(٣٩). إذ بدأ الضخ عبر الخط ابتداء من الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ بطاقة قدرها نصف مليون برميل في اليوم وفي ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ مد الخط من الرياض حتى ميناء المعجز، جنوب ميناء ينبع، إذ جرى إعداده بكل التجهيزات اللازمة للضخ والتحكم ومحطات الاتصال وصهاريج التخزين ومحطات لتصدير النفط طاقتها ١٦٠٠٠٠٠ ألف برميل يوميا وقد بدأ خط الأنابيب العمل بكامل طاقته في أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ وظل هذا الخط يعمل(٤٠)، غير انه أغلق في ١٣ أب ١٩٩٠ عقب الاجتياح العراقي للكويت(٤١). وفي عام ٢٠٠١ صادرت الحكومة السعودية الخط وبدأت باستخدامه لغرض نقل الغاز الطبيعي إلى مدينة ينبع الصناعية لاستخدامه في الإغراض الداخلية(٤٢).

٤- الخط العراقي– السوري: وتبلغ طاقته ٣٠٠ الف برميل يوميا إذ يبلغ قطرة ٣٢ أنجا إنشاء قبل أكثر خمسين عاما وهو يربط بين حقول نفط كركوك الشمالية وميناء بانياس السوري ويصل إلى طرابلس في لبنان واستخدم بين عامي ٢٠٠١ وآذار ٢٠٠٣ لنقل ٢٠٠ الف برميل يوميا من النفط العراقي القادم معظمه من جنوب العراق إلى المصافي سورية في

حمص وبانياس، وقد توقف ضخ النفط في هذا الخط بعد حرب ٢٠٠٣، وفي آذار ٢٠٠٤ أعلنت مؤسسة داوجونز ان خط الأنابيب العراقي السوري جاهز للاستخدام ونقل ٢٥٠ ألف برميل يومياً[٤٣]. علماً أن الجزء المعطل هو من مدينة حديثة العراقية إلى كركوك، وكانت الحكومة العراق وقعت مع سورية في شهر أب من عام ٢٠٠٧، اتفاقا يقضي إعادة تشغيل أنبوب النفط الممتد بين كركوك العراقية وبانياس السورية بعد تأهيله في الأراضي العراقية، وبناء خزانات على جانبي الحدود لتبادل المشتقات النفطية بين البلدين[٤٤]، (علما أن الخط مغلق الان).

ب- الموانئ النفطية: يمتلك العراق ثلاث محطات او موانئ لتحميل النفط وهي[٤٥]:

١- ميناء البصرة (البكر سابقاً) وهو الأكبر ويمتلك أربعة مراسي ذات سعة ٤٠٠ الف برميل باليوم، وقد تمت معالجة إضرار الحرب وصدر هذا الميناء نهاية عام ٢٠٠٤ ما مقداره ١،٦ مليون برميل يوميا من أصل طاقة التحميل المقررة أصلاً لهذا الميناء والبالغة ٢ مليون برميل يومياً.

٢- ميناء خور العمية: ويبعد هذا الخور (٧كلم) عن ميناء البصرة، ويعد أهم المناطق التي تربط العراق بمياه الخليج العربي[٤٦]. تم إعادة فتح خور العمية إمام تصدير النفط بطاقة ابتدائية بلغت ٣٠٠-٤٠٠ ألف برميل يومياً بعد الإصلاح الكامل له.

٣- ميناء خور الزبير: الذي يتعامل أساسا مع الأقمشة والملبوسات الجاهزة ومقادير صغيرة من النفط، إضافة إلى سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسيل[٤٧].

جـ- ناقلات النفط: أسست شركة ناقلات النفط العراقية في العام ١٩٧٢، وكانت الشركة تمتلك أسطولا بحريا مكونا من (٢٣) قطعة بحرية مختلفة الأغراض والأحجام [٤٨]. لنقل النفط الخام تبلغ طاقته ٥،١ مليون طن من النفط. ويتكون هذا الأسطول من سبع ناقلات ذات حمولة ٣٥ الف طن والباقي تتراوح طاقتها مابين (١٢٠-١٥٥) إلف طن[٤٩]. مخصصة لنقل النفط الخام من العراق الى مختلف دول العالم،

وعند اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية توقف نشاط الشركة وفي العام ١٩٩١ قامت بعض الدول بمصادرة ٧ من ناقلات النفط التابعة للشركة كبيرة ومتوسطة الحجم.

ومن اللافت للنظر أن شركة تسويق النفط العراقية (somo) التي تدير عمليات تصدير النفط العراقي والتابعة لوزارة النفط تعامل ناقلات الشركة ذات الحمولات الصغيرة التي تمتلكها الشركة الان[٥٠]. وجدول رقم (٥) نموذج من صادرات العراق من النفط الخام من شهر تموز ٢٠٠٩- نيسان ٢٠١٠.

جدول رقم (٥) [٥١].

السنة	الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع		معدل السعر ($/للبرميل)
		الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	الكمية مليون برميل	المبلغ مليون دولار	

٢٠٠٩	تموز	٤٦،٢	٢،٩٩٨	١٦،٩	١،٠٦٧	٦٣،١	٤،٠٦٥	٦٤،٤٢
	أب	٤٦،٢	٣،١٤٠	١٦،١	١،١٠٠	٦٢،٣	٤،٢٤٠	٦٨،٠٦
	أيلول	٤٣،٨	٢،٨٩٢	١٤،٩	٩٨٥	٥٨،٧	٣،٨٧٧	٦٦،٠٥
	تشرين الأول	٤٦،٣	٣،٣١٣	١١،٩	٨٧٤	٥٨،٢	٤،١٨٧	٧١،٩٤
	تشرين الثاني	٤٤،٩	٣،٢٩٤	١٢،١	٩١١	٥٧	٤،٢٠٥	٧٣،٩٧
	كانون الأول	٤٧،٦	٣،٥٠٦	١٣،٧	٩٩٣	٦١،٣	٤،٤٩٩	٧٣،٠٤
٢٠١٠	كانون الثاني	٤٥،٠	٣،٣٣٢	١٤،٧	١،٠٨٤	٥٩،٧	٤،٤١٦	٧٦،٢٠
	شباط	٤٥،٢	٣،٢٩٤	١٢،٧	٩٣٥	٥٧،٩	٤،٢٢٩	٧٣،٤
	آذار	٤٤،٠	٣،٣٣٦	١٣،١	١،٠١٥	٥٧،١	٤،٣٥١	٧٦،٢٠
	نيسان	٤٢،٧	٣،٣٨٦	١٠،٣	٨٣٦	٥٣	٤،٢٢٢	٧٩،٦٦

بلغ حجم عائدات تصدير النفط خلال العام ٢٠٠٩ حوالي ٤١ مليار دولار، حسب ما أعلنت وزارة النفط العراقية اي اقل بما نسبته ٣٤% من عائدات العام ٢٠٠٨. وأفاد بيان للوزارة ان "العائدات المالية من تصدير النفط خلال العام ٢٠٠٩ بلغت أكثر من ٤١ مليار دولار". وكان حجم العائدات بلغ حوالي ٦٢ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٨[٥٢].

المبحث الثالث: آفاق مستقبل الصناعة النفطية العراقية

هناك عوامل مساعدة تعمل على تطوير الصناعة النفطية فضلا عن عقود التراخيص النفطية التي وقعتها الحكومة العراقية مع مجموعة من

الشركات العالمية من خلالها يمكن أن نستشرف مستقبل الصناعة النفطية في العراق.

أولا– العوامل المساعدة لتطوير الصناعة النفطية

شريطة توفر الأمن والتمويلات الكافية فان الصناعة النفطية في العراق يمكن تطويرها بوتيرة متسارعة بفعل عوامل عدة من أهمها[٥٣].

١- ضخامة الاحتياطيات المؤكدة رسميا والتي تقدر بـ ١١٢ مليار برميل بل أن ثمة تقديرات توحي بان الاحتياطيات النفطية المحتملة قد تصل في الواقع الى ٢١٥ مليار برميل[٥٤].

٢- انخفاض تكاليف أنتاج النفط في العراق إلى حد أنها تعد الأدنى في العالم، إذ تتراوح بين ٠،٩٥ و ١،٩ دولار للبرميل الواحد مقارنة بنحو ١٠ دولارات في الولايات المتحدة الأمريكية .

٣- تعدد منافذ تصدير النفط العراقي، كالخليج العربي والمملكة العربية السعودية وتركيا وسوريا وقد تضاف إليها الأردن.

٤- وجود مخزونات نفطية في جنوب العراق ووسطه وشماله.

٥- توافر جميع أنواع النفط فيه من خفيف ومتوسط وثقيل.

٦- توافر قوة عاملة لصناعة النفط في العراق تعد واحدة من الأفضل في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ضوء ما تقدم، يغدو بإمكان العراق رفع إنتاجه مستقبلاً إلى مستويات عالية قد تبلغ ١٢ مليون برميل يومياً أو يزيد، وقد يصبح لزاماً عليه أنتاج نفطه بكميات كبيرة كهذه للسببين:

١- الحالة التي أل إليها الاقتصاد العراقي، ما سيفرض عليه لسنوات كثيرة قادمة استيعاب جميع العائدات النفطية بالعملات الصعبة اللازمة لتطوير بناه التحتية وصناعاته الأخرى .

٢- ربما يصبح العراق مطالبا بالوصول بإنتاجه الى أقصى حد ممكن من اجل تلبية الطلب العالمي الذي توقعت الوكالة الدولية للطاقة أن يزداد من مستواه الحالي البالغ ٧٩ مليون برميل يومياً إلى ما يربو على ١٢٠ مليون برميل في اليوم الواحد عام ٢٠٣٠[٥٥]. وطبقاً لتقديرات الوكالة فان استثمارات تصل في مجملها إلى ١٦ تريليون دولار بات يتعين توظيفها لسد احتياجات البنى التحتية للإمدادات النفطية بغية تلبية الطلب المتوقع حصوله في العام المذكور[٥٦].

ثانيا: العقود والتراخيص النفطية التي وقعتها الحكومة العراقية مع شركة النفط العالمية

تقسم عقود وتراخيص النفط التي وقعتها الحكومة العراقية مع شركات النفط العالمية إلى الآتي:

١) عقود قطاع الاستخراج[٥٧]

أ) تم توقيع عقد شراكة مع شركة الواحة الصينية (النفط الوطنية الصينية) لتطوير حقل الأحدب في محافظة واسط وقد تم المباشرة بالعمل من قبل الشركة المنفذة.

ب) عقود جولات التراخيص

أولا– جولة التراخيص الأولى (عقود خدمة) التي أقيمت فعاليتها في بغداد في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، شملت الحقول النفطية المنتجة الكبيرة وهي (الرميلة الشمالي، الجنوبي) غرب القرنة، الزبير، حقول ميسان (بزركان، فكة، ابو غرب) كركوك، باي حسن) وحقلين غازيين هما (الناصرية، عكاس). وقد أثمرت الدورة عن توقيع عقد لتطوير حقل الرميلة مع ائتلاف شركتي (BP البريطانية وCNPC الصينية) بالإضافة الى توقيع عقد مع (ائتلاف شركتي Exxon Mobil الأمريكية و Shell الهولندية البريطانية)

لتطوير حقل غرب القرنة وكذلك الاتفاق مع ائتلاف شركات (Eni الايطالية و OCCidental الأمريكية و Kogas الكورية الجنوبية) لتطوير حقل الزبير وان هذه العقود سترفع إنتاج العراق من النفط الخام الى (٧) ملايين برميل يوميا خلال مدة (٦) سنوات .

ثانيا– جولة التراخيص الثانية (عقود خدمة) التي أقيمت في بغداد يومي ١١ و٢٠٠٨/١٢/١٢ وشملت الحقول المكتشفة (غير المطورة) وهي (مجنون، غرب القرنة المرحلة/٢، الحلفاية، الغراف، مجموعة الكفل وتشمل (غرب الكفل، الكفل، مرجان) شرقي بغداد، الحقول الشرقية وتشمل (كلابات، كمر، خشم الاحمر، ناودومان) بدرة، نجمة، القيارة). وأسفرت عن فوز الشركات العالمية بتطوير (٧) حقول من أصل (١٠) تم عرضها ضمن الجولة أعلاه، حيث تم التوقيع النهائي مع الشركات الفائزة بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها والحقول السبعة هي[٥٨].

١- حقل مجنون: فاز به ائتلاف شركتي Shell الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية بسعر (١،٣٩) دولار للبرميل المنتج الواحد وبإنتاج ذروة (١،٨) برميل يوميا .

٢- حقل حلفاية: فاز به ائتلاف شركتي CNPC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية بسعر (١،٤٠) دولار للبرميل المنتج الواحد وبإنتاج ذروة (٥٣٥) إلف برميل يوميا.

٣- حقل غرب القرنة/ المرحلة الثانية: فاز به ائتلاف شركتي لوك اويل الروسية وشتات اويل النرويجية بسعر (١،١٥) دولار للبرميل المنتج الواحد وبإنتاج ذروة (١،٨) مليون برميل يوميا.

٤- حقل الغراف فاز به ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية بسعر (١،٤٩) دولار للبرميل بإنتاج ذروة يبلغ (٢٣٠) ألف بميل يوميا.

٥- حقل بدرة: فاز به ائتلاف شركات كاز بروم الروسية كوكاز الكورية وبتروناس الماليزية وTPAO التركية بسعر (٥،٥٠) دولار للبرميل المنتج الواحد وبإنتاج ذروة يبلغ (١٧٠) الف برميل يوميا.

٦- حقل القيارة: فازت به شركة (سن انكول) بسعر (٥) دولار للبرميل الواحد وبانتاج ذروة (١٢٠) ألف برميل لليوم الواحد.

٧- حقل نجمة فازت به شركة (سن انكول) بسعر (٦) دولار للبرميل المنتج الواحد وبإنتاج ذروة (١١٠) إلف برميل يوميا.

وبذلك تكون كميات الإنتاج المضافة الى إنتاج الوزارة من تطوير هذه الحقول السبعة (٤،٦٥٤) مليون برميل.

ثالثا– وجود مفاوضات مع شركة SHELL الهولندية وشركة غاز الجنوب لاستثمار الغاز المصاحب للنفط الخام في المنطقة الجنوبية.

٢) عقود قطاع التصفية[٥٩]

أ) عقد إعداد دراسة جدوى وتصاميم مع شركة (Foster Wheeler) البريطانية لإنشاء مصفى الناصرية وبطاقة (٣٠٠) الف ب/ي لاغراض تصدير المنتجات النفطية .

ب) عقد أعداد دراسة جدوى وتصاميم مع شركة (Tecnip) الايطالية لإنشاء مصفى كربلاء وبطاقة (١٤٠) الف ب/ي.

ج) كذلك تم المضي بعقد مع شركة (Shaw) الأمريكية حول مصفى (كركوك وميسان) وبطاقة (١٥٠) ب/ي لكل منهما .

وفق ما تقدم من معطيات أعلنت الحكومة العراقية أنها، بمساعدة شركات النفط الأجنبية، سترفع إنتاجها من المستويات الحالية إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧. لكن الخبراء، بما في ذلك أغلبية الخبراء العراقيين، يرون أنه لا يمكن للعراق أن يصل إلى هذا الهدف ضمن

الفترة المحددة، كما يرون أنه ليس من مصلحة العراق زيادة الإنتاج بهذا الشكل. وذلك للأسباب التالية[٦٠]

١- أن تجربة الدول النفطية التي عانت اضطرابات سياسية تشير إلى أن أي زيادة كبيرة في الإنتاج تستغرق وقتا طويلا، كما أنه لا يمكن زيادة الإنتاج باستمرار بسبب معدلات النمو.

٢- احتمال أن يصل إنتاج العراق إلى ٤،٩ مليون برميل يوميا فقط في نهاية عام ٢٠١٧. أما في أفضل الحالات فإن الطاقة الإنتاجية ربما تصل إلى ستة ملايين برميل يوميا.

٣- الطلب والعرض العالميين على النفط عام ٢٠١٧، فإن أي إنتاج للعراق فوق ٤،٣ مليون برميل يوميا سيؤثر سلبيا في أسعار النفط. هذا يعني أن العالم يستطيع استهلاك زيادة في إنتاج النفط العراقي قدرها ١،٥ مليون برميل يوميا دون التأثير سلبيا في أسعار النفط.

٤- إذا زاد إنتاج العراق بالشكل الذي تريده الحكومة العراقية فإن أسعار النفط ستنخفض إلى ١٨ دولارا للبرميل. لذلك فإنه ليس من مصلحة العراق أو شركات النفط العالمية زيادة إنتاج العراق فوق حد معين يهدد بانخفاض أسعار النفط.

٥- المحدد الأساس لنمو الطاقة الإنتاجية في العراق هو الطلب العالمي على النفط، حيث إن العراق وشركات النفط العالمية ستتضرر بشكل كبير من زيادة إنتاج العراق بشكل كبير وانهيار أسواق النفط العالمية. الأمر الذي يحد من حجم الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي سيحد من التوسع في الطاقة الإنتاجية.

٦- العجز في الماء والكهرباء وهجرة العقول العراقية ، سيجعلان من الصعب تحقيق أهداف الحكومة في زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا.

٧- أن أثر توسيع الطاقة الإنتاجية في العراق في أسواق النفط العالمية سيكون محدودا لأنه سيتم استيعاب أغلبية الزيادة في الإنتاج. إن الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط العراقي خلال فترة وجيزة سيهدد أسواق النفط وستسهم في زيادة مشكلاتها، إلا أن عدم قدرة العراق على زيادة الإنتاج بالشكل الذي ترغبه الحكومة سيسهم في استقرار أسواق النفط نوعا ما.

الخاتمة

بناءً على ما تم استعراضه من واقع الصناعة النفطية وآفاقها المستقبلية وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يعيشها العراق يمكننا استخلاص النتائج والمقترحات التالية:

١- مرور الصناعة النفطية بفترات متعاقبة من التذبذب الصناعي من الوفرة إلى الشحة، ومن الاهتمام إلى الإهمال جراء الحروب والعقوبات الاقتصادية، وإعمال النهب والتخريب منذ الحرب الأخيرة.

٢- تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق جعل النفط يقف في المقدمة باعتباره الممول الوحيد لميزانيه الدولة التشغيلية والإنمائية، لذلك فان ثمة مسؤولية جسيمة تقع على عاتق الحكومة تدعوها لاتخاذ قرارات مهمة لإبعاد شبح التدهور الاقتصادي.

٣- من بين أهم أولويات السياسة النفطية في العراق، هو إعادة تعمير وتأهيل الحقول والمنشآت النفطية وتطوير حقول جديدة واستكمال برامج الاستكشاف والتنقيب عن النفط واستغلال الغاز الطبيعي في أوسع القطاعات الاقتصادية وبناء معامل تكرير جديدة للاستهلاك المحلي والتصدير وتدريب وتأهيل ملاك نفطي جديد وتشجيع القطاع الخاص المحلي، والتأكيد على أهمية تشريع قانون نفطي واضح وشامل، يأخذ بعين الاعتبار إمكانات العراق الهيدروكربونية الكبيرة، وحالة الدمار

والإهمال التي لحقت بتلك الصناعة، وشحة الموارد المالية وضرورة الاستعانة بالكفاءات العراقية الموجودة داخل العراق وخارجه.

٤- وضع الإستراتيجيات والسياسات، والخطط العامة اللازمة لإدارة وتنمية النفط والغاز والثروات المعدنية.

٥- إجراء الدراسات والبحوث العملية والفنية التخصصية في مجالات الصناعة النفطية وتقنياتها.

٦- توفير احتياجات السوق المحلي من المنتجات النفطية.

٧- تطبيق أنظمة الرعاية الاجتماعية والصحية ونضم السلامة المهنية الخاصة بالعاملين في مجالات أنشطة الوزارة المختلفة.

٨- العمل على الإسراع في إصدار القوانين اللازمة لتغطية عمل القطاع النفطي وإنشاء شركة النفط الوطنية في حالة عدم الوصول إلى إجماع في إصدار قانون النفط والغاز.

Oil Industry in Iraq Fact and Ambition

By: Mr. Abdalrazaq Kh. M. Altaee

Abstract

Oil Industry in Iraq periods of fluctuation due to wars, economic sanctions and looting and destruction acts since the last war.

The deteriorating of economic situations in Iraq made oil at the first stage as it is the only financer for the operational and developmental state budget, therefore, there is a great responsibility imposed on the government that it has to take important measures to get rid of the ghost of economic deteriorating.

المصادر والهوامش

(١) يرجع تاريخ منح الامتياز الأول لاستغلال النفط بالعراق عام ١٩٢٥ لشركة النفط التركية والتي استبدل اسمها الى شركة نفط العراق (I.P.C) في عام ١٩٢٩ وكانت هذه الشركة ملكيتها موزعة على النحو الاتي: (٢٣،٧٥%) شركة النفط البريطانية(ملكية بريطانية بالكامل) ٢٣،٧٥% شركة النفط الفرنسية(ملكية فرنسية بالكامل) ٢٣،٧٥% شركة شل الهولندية الملكية (ملكية بريطانية هولندية مناصفة) ٢٣،٧٥% شركة انماء الشرق الادنى(موزعة مناصفة بين شركة ستاندرد اويل نيو جرسي وشركة سكوني فاكوم اويل(ملكية امريكية بالكامل) ٥% مؤسسة كولبنكيان(برتغالية) وبذلك يصبح المجموع ١٠٠% وكانت مدة الامتياز ٧٥ سنة ، كما تمكنت شركتان فرعيتان لها (شركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة) من الحصول على امتيازات مماثلة عام ١٩٣٢ و ١٩٣٨ على التوالي .عليه غطت الامتيازات الثلاث كافة الأراضي العراقية للمزيد عن تطور الامتيازات ينظر نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، جامعة بغداد (بغداد–١٩٨٠)، ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) عن تأميم النفط ينظر: صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، ج١ للحقبة ١٩٢١-١٩٨٠، بيت الحكمة ،(بغداد:٢٠٠٢)، ص ٢٠٢–٢٠٦.

(٣) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠–٢٠١٠ ، ترجمة محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الأدبية، (بيروت–١٩٩٥)، ص٢٦.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦ .

(٥) للمزيد عن زيادة الإنتاج وزيادة المورد النفطية ينظر: كجه جي، المصدر السابق، ص٢٠٦–٢٠٨.

(٦) النصراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(٧) Issam Al-Chalabi, What Is Happening To Iraqi Oil?" ***Middle East Economic Survey,***

No ٤١ ١٠-October-٢٠٠٥. the paper were expressed to the participants in the ٢٦th International Oil & Money Conference held in London on ٢٠-٢١ September ٢٠٠٥.

http://www.mees.com/postedarticles/oped/v٤٨n٤١-٥OD٠١.htm.

(٨) Ibid .

(٩) Kamil al-Mehaidi ,Geographical Distribution of Iraqi Oil Fields And Its Relation with the New Constitution REVENUE WATCH INSTITUTE, P٥. http://www.iraqrevenuewatch.org/reports/٠٥٢٧٠٦.pdf.

(١٠) Lawrence Kumins, Iraq Oil Reserves, Production and Potential Revenues, CRS Report for Congress. Apr. ١٣ – ٢٠٠٥,

http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS٢١٦٢٦.pdf

(١١).عمرو هشام محمد،" واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية "، دراسات اقتصادية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن بيت الحكمة ، العدد ٢٠ السنة السابعة (بغداد:٢٠٠٨)، ص ١٣.

(١٢) د.كاظم مجبل مشلوش ،آلية مقترحة للنهوض بالصناعة النفطية في العراق ، مجموعة الانفراج النفطية (تشرين الاول ٢٠٠٦) ص٨ .

(١٣) الخبير النفطي كامل المهدي ،" التوزيع الجغرافي لحقول العراق النفطية وعلاقته بالدستور الجديد" صحيفة الاتحاد ،في ٢٠٠٦/٢/٢٠.

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=print&sid=١٢٨٩٠

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) محمد، المصدر السابق، ص ١٣.

(١٥) سيد احمد ولد احمد السالم، حقول النفط العراقي، المعرفة ملفات خاصة حقول النفط العراقي وقانونه المثير للجدل، ٢٠٠٧/١٠/٢٤ على الرابط

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/١B٦FE٦٧A-٤AC٣-٤٠E٩-٨٩٣A-DF٨٧F٦٠٠AB٩٣.htm١`

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) محمد، المصدر السابق، ص ١٣.

(١٨) Al-Mehaidi , Op. cit. p١٢.

(١٩) ناجي مزهر عبدالرحمن، د.هادي عبد الازيرج، الصناعة النفطية في العراق، مطبعة شركة مجموعة العدالة للطباعة، (بغداد–٢٠٠٩)، ص ١٥٩.

(٢٠) Al-Mehaidi , Op. cit.p١٢.

(٢١) فلاح خلف الربيعي، "قطاع النفط في العراق بين الواقع والأفاق المستقبلية"، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد ٢٢٣٤ في ٢٠٠٨/٣/٢٨.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٢٩٥٨٧

(٢٢) علي حسين مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية، سلسلة محاضرات الامارت ١٠٤، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (ابو ظبي –٢٠٠٦)، ص٢٠.
(٢٣) الربيعي ، المصدر السابق ، ص٣.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣-٤.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤.
(٢٦) صيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٥٣٤، الأحد ، ٢٠١٠ /٦/٢٧ .
(٢٧) محمد ، المصدر السابق، ص ١٥.
(٢٧) مشلوش ،المصدر السابق، ص١٧.
(٢٩) السالم ، المصدر السابق، ص ٣.
(٣٠) مشعل حمودات، صناعة النفط فى العراق، ملحق مجلة المعلم الجديد، مطبعة وزارة التربية، (بغداد: ١٩٦٦)، ص ٢٢.
(٣١) محمد، المصدر السابق، ص ١٦.
(٣٢) حمودات، المصدر السابق، ص ٢٢.
(٣٣) حمودات، المصدر السابق ، ص ٢٢؛ مشلوش، االمصدر السابق، ص١٧.
(٣٤) صحيفة الشرق الاوسط، المصدر السابق.
(٣٥) مشعل حمودات، سيرة وذكريات العمل لتطوير القطاع النفطي، مطبعة الإخوة، (الموصل:٢٠٠٩)، ص ١٥٤.
(٣٦) محمد، المصدر السابق، ص١٧.
(٣٧) حمودات، سيرة وذكريات العمل لتطوير القطاع النفطي، المصدر السابق، ص ١٥٤.
(٣٨) محمد، المصدر السابق، ص١٧.
(٣٩) محمد سعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت:٢٠٠٢)، ص ٤٧٧ .
(٤٠) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٢٣٤ الخميس، ٢٠٠١ /٦/١٤ .
(٤١) عندما أوقف الجانب السعودي ضخ النفط اثر الاجتياح العراقي للكويت وصدور قرارات من مجلس الأمن بفرض الحظر على العراق. صودرت عبر الخط كميات من النفط وصلت إلى ٨٧٦ مليون برميل من النفط الخام، كما ان هناك كمية من النفط تصل إلى ١١ مليون برميل في صهاريج التخزين بميناء المعجز.ينظر: صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٢٣٤ الخميس، ٢٠٠١ /٦/١٤
(٤٢) محمد، المصدر السابق، ص١٧.
(٤٣) صحيفة الشرق الأوسط العدد ٨٢٣٤ الخميس ، ٢٠٠١ /٦/١٤
(٤٤) موقع سيريانيوز الإخباري
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=١١٥٧٤٠
(٤٥) حمودات، سيرة وذكريات العمل لتطوير القطاع النفطي، ص ١٥٤ ؛ محمد ، المصدر السابق ، ص١٧.
(٤٦) مجلة الرائد، مجلة شهرية تصدر في بغداد، العدد ٥٠ في ٢٠١٠/٢/٨

(٤٧) محمد، المصدر السابق، ص١٧ .

(٤٨) د. عبدالجبار عبود الحلفي،"شركات ناقلات النفط العراقية.التحديات والفرص" صحيفة الصباح، الصفحة: الاقتصادية في ٢٠٠٩/١١/٤

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=٩٢٨٨١

(٤٩) حمودات، سيرة وذكريات العمل لتطوير القطاع النفطي، ص ١٥٤.

(٥٠) الحلفي، المصدر السابق.

(٥١) صادرات العراق من النفط الخام من شهر تموز ٢٠٠٩–نيسان ٢٠١٠، وزارة النفط العراقية على الموقع:

http://www.oil.gov.iq/oil٪٢٠arab/EXPORT٪٢٠CAPACITIES.php

(٥٢) محمد حميد الصواف ،"النفط في العراق طموح يتجاوز الآمال دول الخليج تكظم مخاوفها والشركات الأجنبية تواجهه التحديات "،شبكة النبأ المعلوماتية– السبت ٢٠١٠/١/١٦.

http://www.annabaa.org/nbanews/٢٠١٠/٠١/١٣٧.htm

(٥٣) حسين، المصدر السابق، ص٣٢.

(٥٤) Tariq Shafiq, Iraq Oil Development Policy Options: In Search Of Balanc,"MEES, ١٥-December-٢٠٠٣

(٥٥) "World Energy Investments Outlook٢٠٣٠ "IEA Report, November ١٢, ٢٠٠٣

(٥٦) Arne Walther, "Producer-Consumer Relations: The Way Forward", MEES March ٨, ٢٠٠٤.

(٥٧) تقرير عن واقع الصناعة النفطية وتطوراتها للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)

http://www.iraqoftomorrow.org/civil_studies/٧٧٨٣٤.html

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) د. أنس بن فيصل الحجي، "أثر زيادة إنتاج النفط العراقي في أسواق النفط"، صحيفة الاقتصاد الالكترونية، العدد ٦٠٧ في ٢٠١٠/٥/٢٥.

http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٥/٢٥/article_٣٩٧٥٤٥.html